

# الأرض الفلسطينية المحتلة أرقام وحقائق إنسانية

www.ochaopt.org  
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة  
ص.ب. 38712، القدس الشرقية 9138602 | هاتف: +972 (0)2 582 9962 | فاكس: +972 (0)2 582 5841 | ochaopt@un.org  
ochaopt@un.org | facebook.com/ochaopt  
التنسيق ينقذ حياة الناس



# مقدمة

وفي قطاع غزة، يعزل الحصار البري والجوي والبحري الذي تفرضه إسرائيل منذ عشر سنوات، وفي أعقاب استيلاء حماس على غزة بالعنف، مليوني فلسطيني من الضفة الغربية عن بقية أنحاء العالم<sup>1</sup>. وقد تسببت القيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول، وتحت ذريعة المسوغات الأمنية مرة أخرى، والجولات المتكررة من الأعمال القتالية التي دارت رحاها في قطاع غزة، في تدمير اقتصاد القطاع، مما أدى إلى ارتفاع البطالة إلى نسبة تزيد على 40% وضعف إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والاعتماد على المساعدات.

وقد أدى الانقسام السياسي الداخلي بين السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 2007، إلى انقسام الخدمة المدنية الفلسطينية وزاد من الصعوبات التي يواجهها سكان غزة. كما تسببت أزمة الرواتب، التي ما تزال تراوح مكانها منذ العام 2014، إلى جانب نقص التمويل المرصود للوزارات التي تتخذ من غزة مقرًا لها، وازدواجية الوظائف والافتقار إلى تسلسل إداري واضح، في تقويض قدرة المؤسسات المحلية على تقديم الخدمات الأساسية والاستجابة لحالات الطوارئ، ناهيك عن إنجاز العديد من الوظائف الرئيسية الأخرى. كما أفضت الإجراءات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية مؤخرًا إلى زيادة فترات انقطاع الكهرباء إلى 20 ساعة في اليوم، مما أثر على توفر الخدمات الأساسية وسبل العيش وأدى إلى المزيد من التدهور الخطير في الظروف المعيشية.

ويزيد الاحتلال الطويل الأمد من استفحال الاحتياجات الإنسانية ويعيق التخفيف من وطأتها، مما يجعل الأسر الضعيفة تكافح من أجل مواجهتها والتأقلم معها. وفي العام 2017، يحتاج 1.8 مليون فلسطيني إلى تدابير الحماية الفعالة التي يقدمها المجتمع الإنساني بسبب تعرضهم للصراع والعنف والتهجير أو تقييد الوصول إلى سبل العيش والحصول على الخدمات الأساسية.

إنّ الاحتلال الطويل، الذي لا تلوح له نهاية في الأفق، يغذي الشعور باليأس والإحباط الذي يؤجج الصراع المستمر ويؤثر على الفلسطينيين والإسرائيليين. فالفلسطينيون يمتلكون المهارات والموارد اللازمة، إذا ما سُمح لهم بالوصول إليها، من أجل تنمية سبل كسب العيش التي تحقق الاكتفاء الذاتي لهم. ولذلك، يُعد الحل السياسي الذي يضع حدًا للاحتلال بمثابة الأولوية الأكثر أهمية، حيث تكفل تقليص الاحتياجات الإنسانية والنهوض بالأهداف الإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

يجمع هذا الكتيّب بين دفتيه مجموعة من أوراق الحقائق التي نشرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على مدى السنوات الخمس الماضية، والتي يسلط الضوء فيها على مختلف المسائل المتعلقة بالشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تمّ استعراض الحقائق والأرقام وتحديثها لهذا الكتيّب، الذي يأتي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لبداية الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

ويشكّل الاحتلال المحرّك الرئيسي للاحتياجات الإنسانية التي يستجيب لها المجتمع الدولي. فهو يحرم الفلسطينيين من السيطرة على الجوانب الأساسية في حياتهم اليومية ويحدّد بقدر كبير قدرتهم على الحركة دون عوائق داخل الأرض المحتلة، والخروج منها والعودة إليها، وتطوير مساحات واسعة من أراضيهم والبناء على أراضيهم أو الوصول إلى مواردهم الطبيعية وتنمية اقتصادهم. وقد فُرضت بعض القيود التي تقف وراء هذا الواقع ردًا على الهجمات الفلسطينية أو تحت ذريعة المسوّغات الأمنية.

وعلى الرغم من أنّ الاحتلال يُقصد به أن يكون مؤقتًا، فإنّ إسرائيل تتعامل وعلى نحو متزايد مع أجزاء من الأرض المحتلة باعتبارها تقع ضمن إقليمها السيادي، وتسيطر على الأراضي، وتستغل مواردها الطبيعية بصورة مكثفة، وتقيم التجمعات السكانية الدائمة فيها وتغيّر تركيبها الديمغرافية. وتؤدي هذه التدابير إلى تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية على نحو متزايد وعزل التجمعات السكانية عن بعضها بعضًا، وفسخ عرى التماسك الاجتماعي، والتأثير على النشاط الاقتصادي وحرمان الفلسطينيين من العديد من حقوق الإنسان الواجبة لهم.

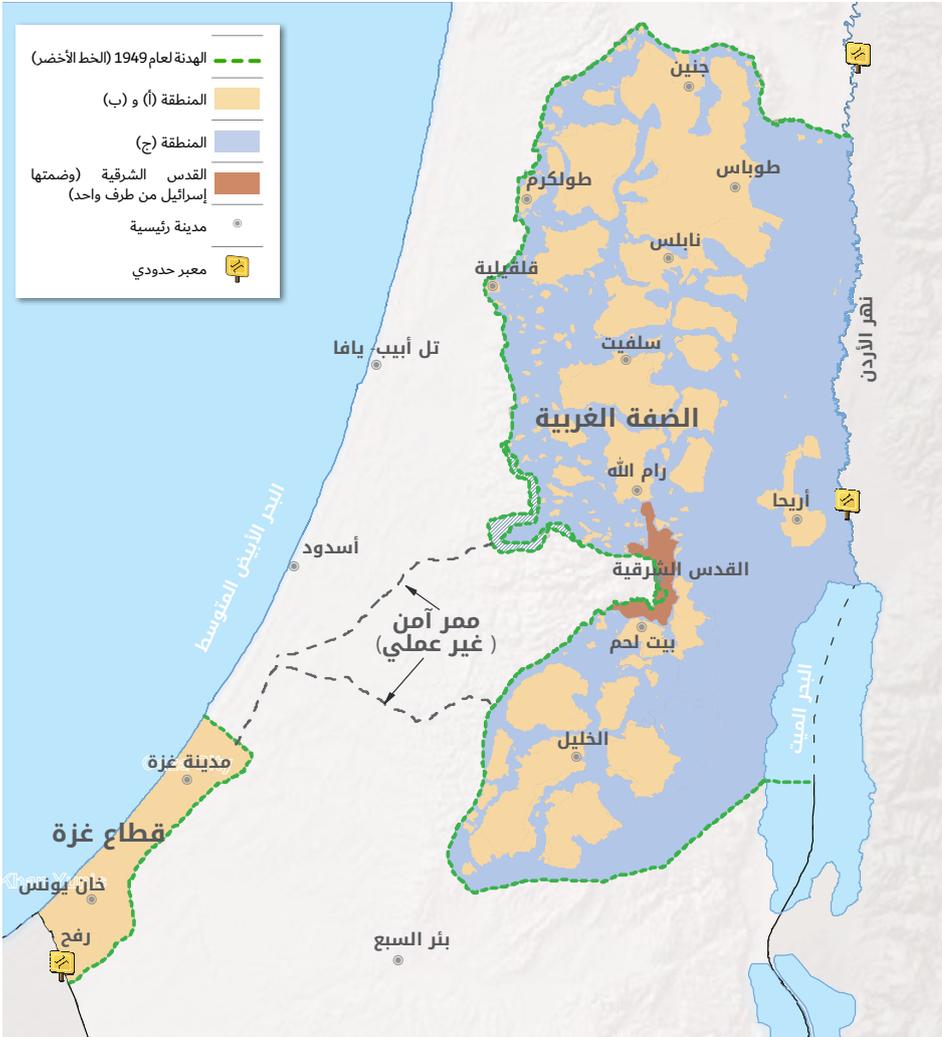
وبمقتضى القانون الدولي، يتعيّن على إسرائيل أن تحمي السكان الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها وأن توفر الرفاه والرعاية الاجتماعية لهم. كما يجب عليها أن تحترم حقوق الإنسان لهؤلاء السكان وأن تحميها وتفي بها. وكما أكّدت مختلف المؤسسات الدولية المختصة، من محكمة العدل الدولية إلى مجلس الأمن، فإنّ نقل أجزاء من السكان المدنيين التابعين للدولة إلى إقليم محتل، وضمّ الأراضي التي تمّ الإستيلاء عليها بالقوة من جانب واحد، وتدمير المنازل وغيرها من الممتلكات دون سبب عسكري مشروع تُعدّ من جملة ممارسات أخرى، إجراءات تتنافى مع القانون الدولي.

وفي مناطق واسعة من الضفة الغربية، أدّت القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة بالاحتلال إلى فرض ضغوطًا على السكان، مما يعرضهم لخطر الترحيل القسري. ويكمن السبب الرئيسي وراء ذلك في إنفاذ نظام تخطيط تقييدي وتمييزي في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، حيث يستحيل معه على الفلسطينيين أن يحصلوا على تراخيص البناء بصورة تامة تقريبًا، مما يؤدي إلى هدم المنازل والمدارس وغيرها من المباني أو التهديد بهدمها.

1. تشير الأطراف الفاعلة المختلفة إلى الحصار المفروض على الأراضي باعتباره «إغلاقًا». وتسوغ إسرائيل الحصار البحري تحت ذريعة الحاجة إلى التعامل مع التهديدات التي تفرزها «القدرات العسكرية المعتبرة» التي طوّرتها القوات البحرية التابعة لحماس.

# الأرض الفلسطينية المحتلة- الضفة الغربية

بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة)



## السكان

يعيش **4.88** مليون فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، منهم 2,97 مليون فلسطيني في الضفة الغربية و 1,88 مليون في قطاع غزة.  
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016



## اللاجئون الفلسطينيون

**43%** من سكان الأرض الفلسطينية المحتلة هم من اللاجئين الفلسطينيين، وحوالي 50 بالمائة منهم دون سن 18 عاماً.  
المصدر: الأونروا 2016



## إنعدام الأمن الغذائي\*

**47%** من السكان في قطاع غزة و **16%** من السكان في الضفة الغربية.  
\*تتراوح درجة إنعدام الأمن الغذائي بين متوسطة وشديدة



المصدر: برنامج الغذاء العالمي، منظمة الأغذية والزراعة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأمن الغذائي الاجتماعي والاقتصادي في العام 2014

## البطالة

بلغ معدل البطالة في قطاع غزة 41 في المائة و 20 بالمائة في الضفة الغربية.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - الربع الرابع من عام 2016 المعدّل الوسطي لإستهلاك المياه

## المعدّل الوسطي لإستهلاك المياه\*

**79** لتر للفرد في اليوم (ل/ج/د) في الضفة الغربية و



**66** لتر للفرد في اليوم (ل/ج/د) في قطاع غزة.

معيبر منظمة الصحة العالمية هو 100 لتر/ج/د.

المصدر: المجموعة العاملة في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 2017  
\* بسبب فقدان المياه من خلال الشبكة، فإنّ الاستهلاك أقل بكثير من إمدادات المياه.

## المستوطنات الإسرائيلية



**611,000** مستوطن إسرائيلي يعيشون في 250 مستوطنة (بما في ذلك البؤر الإستيطانية) في الضفة الغربية، والقدس الشرقية، بشكل مخالف للقانون الدولي.  
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي 2016 ومعهد القدس للدراسات الإسرائيلية 2015

## حجم الاسرة



**5.2** شخص هو متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015

# العوامل الرئيسية التي تقف وراء حالات الضعف الإنساني

الإقامة الآمنة.

## القيود المفروضة على الحركة والوصول

تفرض إسرائيل قيودًا على حركة الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وبما يشمل التنقل بين قطاع غزة والضفة الغربية، من خلال مجموعة من العراقيل المادية (كالجدار والحواجز) والقيود البيروقراطية (لا سيما التصاريح، وتصنيف المناطق كمناطق مقيدة أو مغلقة)، بحجة الاعتبارات الأمنية. وفي الوقت الذي إستمرت فيه القيود المفروضة على غزة، إرتفع حجم المنتجات التي تدخل غزة وتغادرها بشكل كبير منذ الأعمال القتالية في العام 2014. وإزداد عدد الفلسطينيين الذين يُسمح لهم بالخروج من غزة من قبل السلطات الإسرائيلية بعد إنتهاء الأعمال في العام 2014، مع أنه تراجع مرة أخرى منذ النصف الثاني من العام 2016. كما تفاقمت عزلة غزة منذ العام 2014 بسبب إغلاق مصر لمعبر رفح. وفي الضفة الغربية، عملت السلطات الإسرائيلية، على مدى السنوات القليلة الماضية، على تخفيف بعض القيود التي كانت تفرضها منذ أمد بعيد، مما أدى إلى تحسين وصول الفلسطينيين إلى المراكز الحضرية الرئيسية. ومع ذلك، ما تزال العقبات المادية والإدارية تقيّد وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية، والمناطق التي يعزلها الجدار، ومناطق إطلاق النار، والمنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في مدينة الخليل والأراضي المحيطة بالمستوطنات الإسرائيلية أو داخلها. وبالإضافة إلى ذلك، فُرِضت قيود مؤقتة على السفر، حيث تغلق القوات الإسرائيلية واحدًا أو أكثر من المداخل الرئيسية للتجمعات السكانية التي يعيش فيها منفذو الهجمات ضد الإسرائيليين أو تلك التي تُلقى منها زجاجات حارقة على المركبات الإسرائيلية.

## القيود المفروضة على المجال الإنساني

ما تزال المنظمات الإنسانية تواجه مجموعة من العقبات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية. وهذه تشمل القيود المادية والإدارية المفروضة على وصول وحركة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، ولا سيما الموظفين المحليين الذين يواجهون صعوبة متزايدة في الحصول على تصاريح لدخول قطاع غزة والخروج منه منذ العام 2016. ومن جملة العقبات الأخرى القيود المفروضة على إيصال المواد اللازمة للمشاريع الإنسانية، والقيود المفروضة على تنفيذ المشاريع التي تشمل بناء أو توسيع أو إعادة تأهيل البنية التحتية في قطاع غزة أو المنطقة (ج) أو القدس الشرقية. وفي غزة، وعلى الرغم من القيود المفروضة على الاستيراد، تمّ تنفيذ آلية مؤقتة، اعتمدت منذ العام 2014 التي تساعد على دخول مواد البناء المقيدة. وفي الضفة الغربية، شهد العام 2016 عدد غير مسبوق من المباني التي مولتها الجهات المانحة، والتي هُدمت أو صودرت بحجة افتقارها إلى تراخيص البناء. وقد أعاققت هذه العقبات قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدة والحماية للفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. كما أعيقت العمليات الإنسانية في قطاع غزة كذلك، بسبب القيود التي تفرضها سلطات حماس، إضافة إلى إستمرار إغلاق معبر رفح مع مصر وتواصل الانقسام الفلسطيني الداخلي.

## التحديات التي تطال الحياة والحرية والأمن

يتعرض المدنيون الفلسطينيون في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة لتهديدات تطال حياتهم وسلامتهم الجسدية وحرمتهم من العنف المرتبط بالصراع ومن السياسات والممارسات المتصلة بإدارة الاحتلال الإسرائيلي. وقد شهد قطاع غزة تصعيدًا كبيرًا في الأعمال القتالية ثلاث مرات على مدى السنوات العشر الأخيرة، حيث سجّل الصراع الذي اندلع في العام 2014 أعلى خسارة في الأرواح بين صفوف المدنيين خلال تصعيد واحد منذ العام 1967. وعلى الرغم من أنّ وقف إطلاق النار الذي أعلن في العام 2014 قد تمّ تفضيحه إلى حدّ كبير، فما يزال انعدام الأمن مستشريًا وتهديد العنف قائمًا. وفي الضفة الغربية، استمر العنف الذي إنذلع في أواخر العام 2015 بوتيرة منخفضة، حيث يمثل منفذو الهجمات أو الهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين أو منفذوها المزعومون معظم القتلى بين صفوف الفلسطينيين. وما تزال هناك مخاوف إزاء الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الإسرائيلية في ردّها على هذه الهجمات وتخلّف جميع الأطراف عن إنفاذ مساءلة عن الانتهاكات التي ارتكبت خلال الأعمال القتالية المتعاقبة التي شهدتها غزة، على الرغم من التحقيقات العديدة التي أجرتها السلطات الإسرائيلية في هذا الشأن.

## التهجير القسري

يقع التهجير القسري وحرمان الفلسطينيين من ممتلكاتهم في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة في سياق الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده، وما يقترن به من تصاعد الأعمال القتالية بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة. فقد سبّب الصراع الذي نشب في العام 2014 أعلى معدل للتهجير الداخلي منذ العام 1967، حيث هُجّر 100,000 فلسطيني، من بينهم نحو 29,000 ما زالوا ينتظرون إعادة بناء منازلهم (اعتبارًا من شهر يوليو 2017). ويتعرّض العديد من الفلسطينيين، في جميع أنحاء الضفة الغربية، لخطر الترحيل القسري بسبب البيئة القسرية التي تخلّفها السياسات والممارسات الإسرائيلية، الأمر الذي يسبب ضغط على السكان إجبارهم على الرحيل عن تجمعاتهم السكانية. وغالبًا ما تنفّذ هذه السياسات والممارسات في ضوء توسيع المستوطنات الإسرائيلية القريبة من التجمعات الفلسطينية. وتشمل هذه الممارسات هدم المنازل والمدارس وسبل العيش بحجة الافتقار إلى تراخيص البناء، التي من المستحيل الحصول عليها، وقد سجّل العام 2016 أكبر عدد من عمليات الهدم في الضفة الغربية منذ أن شرع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تسجيل هذا الاتجاه في العام 2009، وتلاه انخفاض كبير خلال النصف الأول من العام 2017. وتشمل الضغوط الأخرى تعزيز خطط نقل تجمعات البدو الفلسطينيين إلى بلدات حضرية، وتقييد الوصول إلى الموارد الطبيعية، والحرمان من شبكات البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية وغياب

# الأثر الإنساني للحصار

## حقائق رئيسية

- في حزيران/يونيو 2007، فرضت إسرائيل حصارًا بريًا وبحريًا وجويًا على قطاع غزة عقب الاستيلاء العسكري لحماس على القطاع، الأمر الذي زاد من حدة القيود المفروضة مسبقًا على الحركة والوصول في قطاع غزة.
- سُمح لما يقل عن 240 فلسطينيًا، بمعدل يومي، بمغادرة قطاع غزة عبر إسرائيل خلال النصف الأول من العام 2017، وذلك بالمقارنة مع 420 فلسطينيًا خلال النصف الأول من العام 2007، قبل فرض الحصار على القطاع. وكان المتوسط اليومي يقترب من 26,000 في أيلول/سبتمبر 2000، قبل اندلاع الإنتفاضة الثانية.
- تمّ رفض أو تأخير ما نسبته 38 بالمائة من الطلبات التي قُدمت لإسرائيل في العام 2016 للحصول على تصاريح الخروج لغايات العلاج الطبي خارج قطاع غزة (بمعنى أن المرضى فاتتهم المواعيد المقررة لعلاجهم). وتكون هذه أدنى نسبة لمتوسط الموافقة على طلبات التصاريح منذ سبع سنوات.
- أغلق معبر رفح الخاضع للسيطرة المصرية فعليًا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، بما فيه نقل المساعدات الإنسانية. وفي النصف الأول من العام 2017، فتح المعبر إستثنائيًا لمدة لم تتجاوز 16 يومًا.
- خرجت 272 شاحنة محمّلة بالبضائع التجارية من غزة بالمعدل شهريًا، بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2017، مقابل 178 شاحنة في العام 2016. ويمثّل هذا العدد أقل من ثلث العدد المقابل له في النصف الأول من العام 2007 (البالغ 961).
- عادت حمولات الشاحنات التي دخلت إلى قطاع غزة خلال النصف الأول من العام 2017 إلى مستوياتها في العام 2007 تقريبًا. ومنذ الصراع الذي نشب في العام 2014، كانت نسبة كبيرة من الشاحنات تنقل المواد اللازمة لإعادة إعمار غزة.<sup>1</sup>
- يُحظر الوصول إلى المناطق الواقعة على مسافة 300 متر من جانب غزة من السياج الحدودي مع إسرائيل إلى حدّ كبير. ولا تنعم المناطق التي تبعد عدة مئات من الأمتار عن هذه المناطق بالأمان، مما يحول دون مزاولة أو يُحبط النشاطات الزراعية فيها.
- لا يُسمح للصيادين إلا بالوصول إلى ما نسبته 40 بالمائة من مناطق الصيد المخصصة لهذه الغاية بموجب اتفاقيات أو سولو.
- بلغ معدل البطالة، خلال الربع الثالث من العام 2017، ما نسبته 46.6 بالمائة، بينما وصل معدلها بين الشباب إلى 64.9 بالمائة و71 بالمائة بين النساء.
- يعاني نحو 47 بالمائة من الأسر في قطاع غزة من إنعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد.
- تعد ما نسبته 97 بالمائة من المياه المنقولة بالأنابيب غير صالحة للاستهلاك البشري.
- يحصل أكثر من 70 بالمائة من سكان قطاع غزة على شكل من أشكال المساعدات الدولية، ومعظمها تكون مساعدة غذائية.

- **نحو مليوني فلسطيني في قطاع غزة هم «محاصرون»، لا يملكون القدرة على الوصول إلى بقية أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم الخارجي.** وكان للقيود التي ما تزال إسرائيل تفرضها على الحركة منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، وشدّتها عقب أحداث حزيران/يونيو 2007، بحجة المبررات الأمنية، أثر عميق على الأحوال المعيشية في قطاع غزة، كما جرّأت وحدة الأرض الفلسطينية المحتلة والنسيج الإقتصادي والإجتماعي فيها. وبشكل الأشخاص المؤهلون للحصول على تصاريح الخروج أقلية ضئيلة، حيث أن معظمهم من المرضى ورجال الأعمال وموظفي المنظمات الدولية. وقد تفاقمت عزلة غزة بسبب إغلاق معبر رفح من جانب مصر أيضًا.
- **أدت القيود المفروضة منذ أمد بعيد من قبل إسرائيل على الحركة إلى تقويض اقتصاد غزة، مما تسبب في ارتفاع مستويات البطالة وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المساعدات.** وهذه تشمل القيود المفروضة على تسويق السلع في الضفة الغربية وإسرائيل، واستيراد سلع معينة إلى غزة ووصول الناس إلى الأراضي الزراعية ومناطق الصيد البحرية في غزة. ولم يعمل التخفيف من بعض هذه القيود، منذ وقف إطلاق النار في العام 2014، على إعادة تنشيط الإقتصاد على نحو ملحوظ. ويتعاظم أثر القيود المفروضة على الوصول بفعل الجولات المتكررة من الأعمال القتالية، التي أسفرت عن ضياع الأصول والتسبب بإعاقات دائمة، ناهيك عن أزمة الطاقة الحادة واستمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني.
- **ما تزال القيود المفروضة على استيراد السلع، التي تصنفها إسرائيل «كسلع ذات استخدام مزدوج»، تقوّض جودة الخدمات الأساسية وتعوّق الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الإسكان.** وقد تسببت محدودية القدرة على الحصول على مواد البناء والمعدات الضرورية منذ العام 2007 إلى الحد من بناء المنازل وشبكات البنية التحتية الضرورية لمعالجة النمو السكاني السريع والدمار الناجم عن الأعمال القتالية المتكررة، والتأخر في إصلاحها وترميمها. ونجم عن هذا الأمر تراجع في نوعية الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والصرف الصحي المتاحة في غزة، وإطالة أمد التهجير لأولئك الذين فقدوا منازلهم. وعلى الرغم من أن آلية مؤقتة (آلية إعادة إعمار غزة) قد بسّرت دخول مواد البناء المقيدة منذ العام 2014، فما يزال استيراد أصناف مقيدة أخرى، ولا سيما تلك التي تلزم مشاريع المياه والصرف الصحي، يشكل تحديًا رئيسيًا.
- **يثير الحصار المخاوف إزاء العقوبة الجماعية والأحكام الأخرى التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.** وبينما يلقي ما طرأ على بعض القيود من تخفيف منذ العام 2014 الترحيب، فهذا التخفيف لا يغني عن رفع الحصار المفروض على غزة بصورة كاملة وفقًا لقرار مجلس الأمن (1860).

1. أثارت السلطات الإسرائيلية المخاوف بشأن تحويل الإسمنت المسموح بإدخاله إلى غزة، وبموجبه أوقفت واردات القطاع الخاص بصورة مؤقتة في العام 2016. وتعمل الأطراف الثلاثة الموقعة على آلية إعادة إعمار غزة على معالجة هذه المخاوف.

## حقائق أساسية عن قطاع غزة

**1.3 مليون**  
بحاجة للمساعدات الإنسانية

**1.88 مليون** عدد السكان  
PCBS 2016



الأسر التي تعاني من إعدام الأمن الغذائي المعتدل/ الشديد

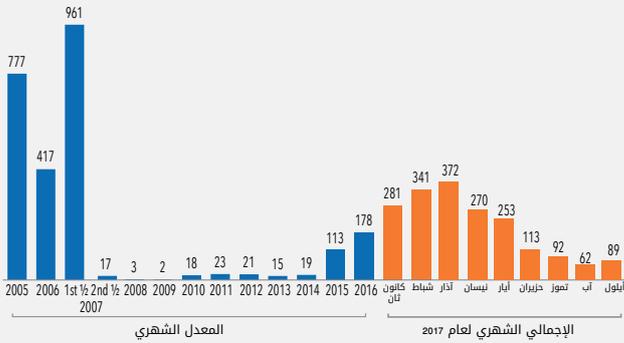


النسبة المئوية لتلبية الطلب المتوقعة

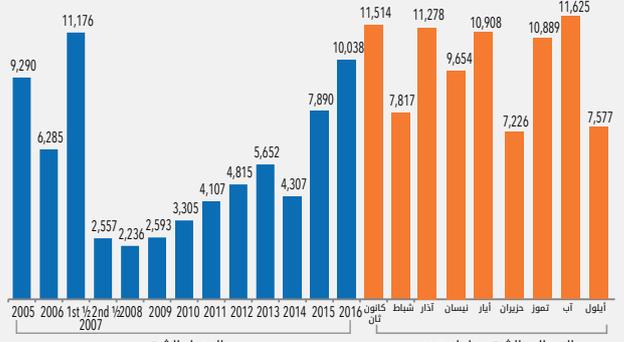


المياه الجارية الصالحة للشرب

## حمولة الشاحنات التي تخرج من غزة



## حمولة الشاحنات التي تدخل غزة\*\*



\*\*الأرقام لا تشمل الشاحنات التي تنقل الوقود

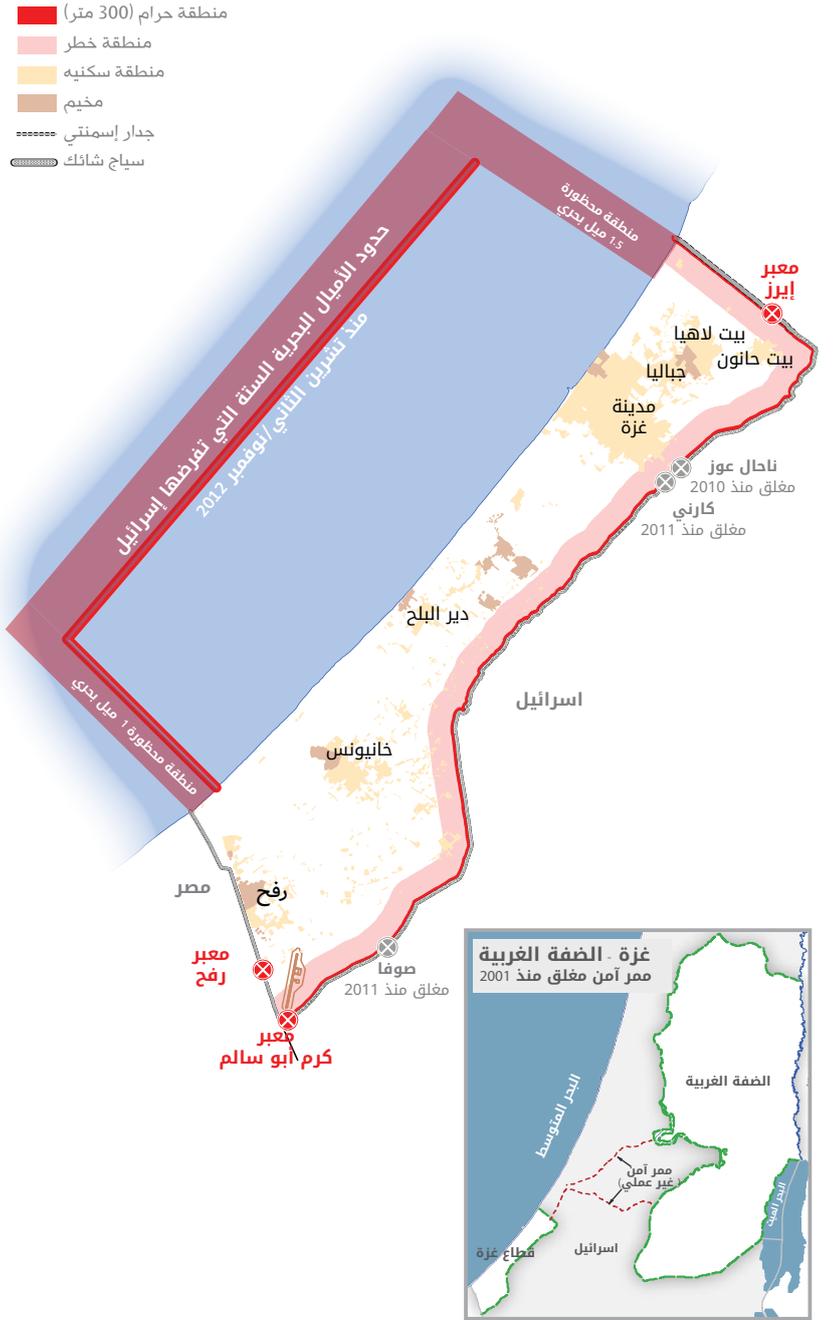
## معبر رفح: عبور في كلا الاتجاهين



## معبر إيريز: عبور إلى إسرائيل



\*تعكس الأرقام عدد المرات التي سافر فيها الناس، ولكن ليس العدد الفعلي للأشخاص الذين يعبرون



# الأثر الإنساني للتصعيد الكبير في الأعمال القتالية<sup>1</sup>

## حقائق رئيسية

- شهد قطاع غزة تصعيدًا كبيرًا في القتال ثلاث مرات في الأعوام العشرة الأخيرة، وذلك في كانون الأول/ديسمبر 2008-كانون الثاني/يناير 2009، وتشيرين الثاني/نوفمبر 2012؛ وحزيران/يونيو-آب/أغسطس 2014.
- قُتل ما يزيد على 3,800 فلسطيني و90 إسرائيليًا خلال هذه الأحداث. وكانت الأعمال القتالية، التي اندلعت في العام 2014، هي الأشد وطأة حتى الآن، حيث شهدت أعلى خسارة في الأرواح بين صفوف المدنيين في قطاع غزة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967 (قُتل 1,460 من المدنيين).<sup>2</sup>
- قُتل أكثر من 920 طفلًا فلسطينيًا خلال هذه الأعمال القتالية. نحو 225,000 طفل في قطاع غزة قد احتاج إلى شكل من أشكال الدعم النفسي-الاجتماعي والتدخلات اللازمة لحمايتهم في العام 2017.
- خلال الأعمال العدائية التي اندلعت في العام 2014، قُتل ثلاثة أفراد أو أكثر لـ 142 أسرة فلسطينية في حادثة واحدة. وكان نحو 900 شخص، ثلثهم من الأطفال، قد أصيبوا بإعاقة دائمة وبُترت أطراف نحو 100 شخص تتيحة للإصابات.
- تعرض ما يزيد على 18,000 منزل للتدمير أو لأضرار فادحة خلال الصراع الذي شهده العام 2014، مما أدى إلى تشريد 100,000 شخص من منازلهم، من بينهم نحو 20,300 شخص ما يزالون دون مأوى حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

- في سياق 50 عامًا من الاحتلال عشرة أعوام من سيطرة حماس، والحصار والانقسام الفلسطيني الداخلي، أدت جولات الصراع المتكررة إلى تفاقم الوضع الإنساني الهش أصلًا في قطاع غزة، وتهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين من منازلهم وتقويض نوعية الصحة والتعليم وخدمات المياه والصرف الصحي. فضلًا عن ذلك، ساهم تدمير أصول الإنتاج في ارتفاع معدلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المساعدات. وقد تأثر الأطفال بوجه خاص بهذا الصراع، الذي خلف إحساسًا مستفحلًا بانعدام الأمن والخوف واليأس في أوساطهم.
- أسفرت التصعيدات الكبيرة في الأعمال القتالية عن خسائر فادحة في الأرواح والجرحى. وما زاد من فداحة هذه الخسائر الغياب شبه الكامل لتدابير الحماية الأساسية، كالملاجئ أو أنظمة الإنذار الفعالة. وتوقع الحالة المتردية التي يواجهها نظام الصحة العامة توفير الرعاية المناسبة وإعادة التأهيل لمن أصيبوا بإصابات وإعاقات طويلة الأمد.

تسببت القيود المفروضة على استيراد مواد البناء ونقص التمويل في تأخير إعادة بناء المنازل المدمرة والمتضررة وإصلاحها، مما أدى إلى إطالة أمد التهجير. وتثير الظروف المعيشية التي تحياها آلاف الأسر التي لم تزل مهجرة من منازلها جملة من الشواغل الإنسانية، بما فيها تعطل سبل العيش، وغياب الخصوصية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمخاطر المترتبة على المتفجرات من مخلفات الحروب.

شهد سير الأعمال القتالية بين الطرفين انتهاكات جسيمة منسّت القانون الدولي الإنساني، بما يشمله من مبادئ التمييز والتناسب واتخاذ تدابير التحوط في الهجوم.<sup>3</sup> غير أنّ المساءلة عن هذه الانتهاكات ما تزال بعيدة المنال. وتحول الحصانة دون تحقيق العدالة والإنصاف الذي يستحقه الضحايا والناجون، كما يحول دون ردع الانتهاكات في المستقبل.

1. في الوقت الذي أثرت فيه الجولات المتكررة من الأعمال القتالية على السكان المدنيين الإسرائيليين أيضًا، تركز ورقة الحقائق هذه على الأثر الإنساني داخل قطاع غزة، بالنظر إلى ولاية الوكالات العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

2. وفقًا للسلطات الإسرائيلية، بلغ عدد الفلسطينيين غير المقاتلين الذين قُتلوا خلال الأعمال القتالية، التي نشبت في العام 2014، 761 قتيلًا.

3. انظر، مثلاً، نتائج لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة في نزاع عام 2014 في غزة، وبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة.

5,154  
مواطن لكل 1 كيلومتر مربع



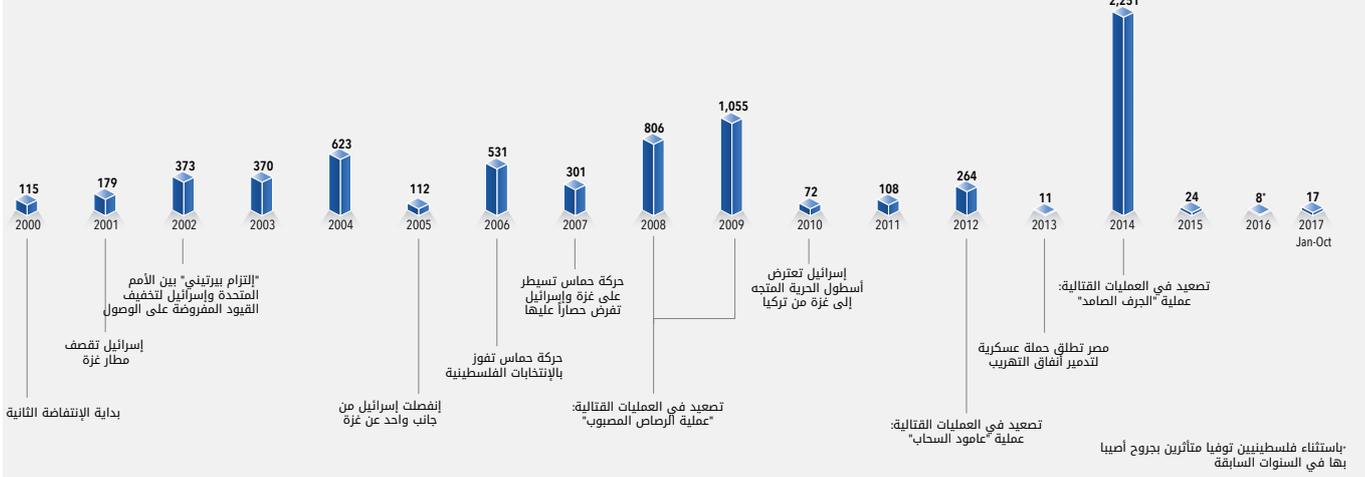
المساحة الكلية 365 km<sup>2</sup>



1.88 مليون نسمة عدد السكان الكلي  
1.33 مليون نسمة (70%) منهم لاجئون مسجلون  
المصدر: PCBS 2016

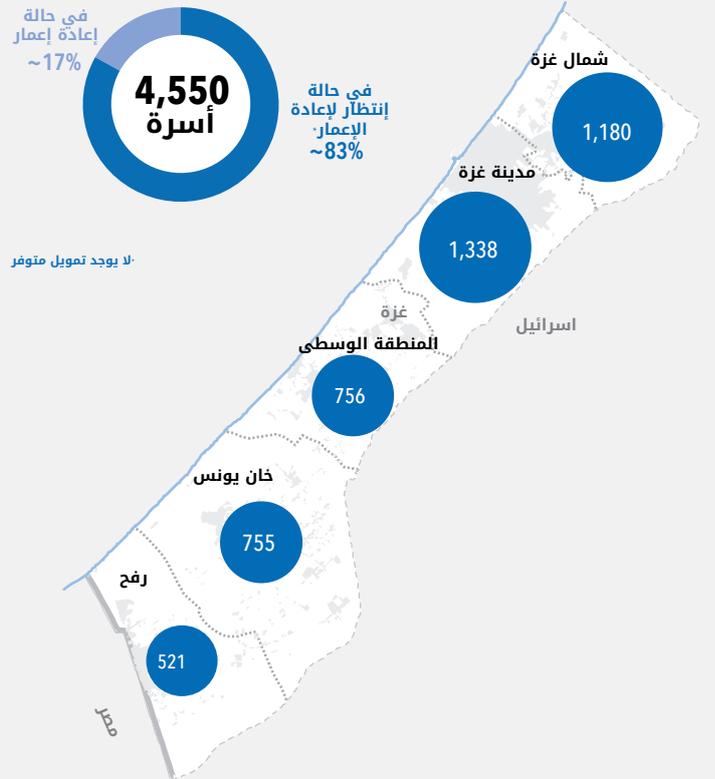
المصدر: PCBS 2016 Q4

## القتلى الفلسطينيين بسبب الصراع في غزة



## لا يزال هناك أسر نازحة

حتى تشرين الثاني / نوفمبر 2017



## القتلى الفلسطينيين وأضرار المنازل جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية

2008/09 <sup>3</sup>	2012 <sup>2</sup>	2014 <sup>1</sup>	عملية عسكرية
1,383	174	2,251	القتلى الفلسطينيين
3,425	184	11,000	وحدات سكنية مدمرة كلياً
2,843	198	12,500	وحدات سكنية بأضرار كبيرة/ جسيمة
54,800	10,000	147,500	وحدات سكنية بأضرار ثانوية/ جزئية

1. صحيفة وقائع خاصة بالمجموعة العاملة في مراكز الإيواء، أيار / مايو 2017.  
2. قطاع مراكز الإيواء- غزة، صحيفة وقائع خاصة بالدمار عن مراكز الإيواء، 5 آذار / مارس 2013.  
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعد عام واحد، تقييم الاحتياجات العاجلة وإعادة الإعمار في غزة، صفحة 49.

# الأثر الإنساني للانقسام الفلسطيني الداخلي

## حقائق رئيسية

- في أعقاب الأعمال القتالية المفتوحة التي نشبت بين حركتي فتح وحماس في حزيران/يونيو 2007، سيطرت حماس على قطاع غزة، وبدأ الانقسام بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وسلطات الأمر الواقع في غزة. وما يزال هذا الانقسام قائماً حتى وقتنا الحالي.
- في تشرين الأول/أكتوبر 2017، توصل الطرفان إلى اتفاق مصالحة، سلمت حركة حماس بموجبها السيطرة على الجانب الفلسطيني من المعابر الثلاثة في قطاع غزة إلى حكومة الوفاق الوطني. ولم يجرِ العدول عن معظم التدابير التي اتخذتها السلطة الفلسطينية منذ آذار/مارس 2017، والتي أدت إلى تدهور الوضع الإنساني.
- منذ العام 2014، ما يزال جميع الموظفين المدنيين الذين عينتهم سلطات حماس، والبالغ عددهم 22,000 موظف، يحصلون على نسبة تقل عن نصف رواتبهم التي توازي تلك التي تدفعها السلطة الفلسطينية، وبصورة غير منتظمة. أما الموظفون الآخرون في غزة، الذين يبلغ عددهم 62,000 موظف ويتقاضون رواتبهم من السلطة الفلسطينية مع أن معظمهم بقوا في منازلهم، فقد جرى حسم ما نسبته 50-30 بالمائة من رواتبهم منذ آذار/مارس 2017.
- أدت التدابير التي اتخذتها السلطة الفلسطينية بشأن تمويل الوقود المورد إلى محطة غزة لتوليد الكهرباء وفرض الضرائب عليه، إلى إغلاق المحطة في نيسان/أبريل 2017. وقد استأنفت المحطة عملها بصورة جزئية في أواخر شهر حزيران/يونيو بعد شراء الوقود من مصر.
- في أيار/مايو 2017، قررت السلطة الفلسطينية تقليص الدفعات التي تسدها لقاء ثمن الكهرباء التي تزودها إسرائيل، وهي المزود الأكبر

تنظيف المرافق الطبية وتعقيمها في سياق تعاملها مع نقص إمدادات الطاقة. كما أنّ صحة المرضى على المدى الطويل مهددة بسبب تأخر شحن الأدوية الأساسية والمستهلكات من وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية، وبسبب تعطيل تحويلات المرضى للعلاج الطبي خارج غزة. وفضلاً عن ذلك، فقد أدت الأزمة المالية وغياب فرص التدريب بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى نقص في عدد الموظفين المهرة، ولا سيما أطباء التخدير وممرضى العمليات الجراحية والفنيين.

● **أدى انقطاع الكهرباء ونقص الوقود اللازم لتشغيل محطات معالجة المياه ومياه الصرف الصحي إلى الحدّ من إمكانية الحصول على المياه وزيادة مخاطر الأمراض المنقولة بالمياه.** فقد أسفر تشغيل مضخات المياه ومحطات تحلية المياه على نطاق محدود إلى تراجع مستوى استهلاك المياه ومعايير النظافة الصحية. كما أدى تقصير دورات معالجة مياه الصرف الصحي أو تعليقها إلى زيادة مستويات تلوث مياه البحر على طول ساحل غزة وجنوب إسرائيل. ويشكل تدفق مياه الصرف الصحي إلى الشوارع خطراً دائماً قد يتسبب في حدوث الفيضانات والتلوث والأمراض المنقولة بالمياه.

● **عقب استيلاء حماس على مقاليد السلطة في غزة، خُفض المانحون الرئيسيون تمويلهم للمشاريع الإنسانية والإنمائية في غزة و/أو حددوا شروطاً لتقديمه.** وقد أسهم هذا الوضع في توجيه المساعدات إلى القطاعات والمؤسسات التي لا تسيطر حماس عليها، وليس بالضرورة إلى المجالات التي تصل فيها الحاجة إلى المساعدات إلى أقصى درجاتها. وقد أدت القيود الناجمة عن تشريع مواجهة الإرهاب الصادر في بلدان المانحين، إلى جانب السياسة التي تنفذها بعض هذا الجهات بشأن "عدم الاتصال" مع حماس، إلى تشديد القيود على مساحة العمل المتاحة للمنظمات غير الحكومية الدولية في قطاع غزة.

● **تسبب الانقسام الذي شهده جهاز الخدمة المدنية الفلسطينية في تقليص قدرة المؤسسات المحلية في غزة على تقديم الخدمات الأساسية والاستجابة لحالات الطوارئ وإنفاذ سيادة القانون، مما زاد من حدة الصعوبات التي يواجهها السكان بعمومهم.** وفي أعقاب الاستيلاء على مقاليد السلطة في غزة في العام 2007، أجبرت السلطة الفلسطينية آلاف الموظفين العموميين على التوقف عن مزاوله عملهم، واستمروا في تلقي رواتبهم مع ذلك. أما أولئك الذين وظفتهم سلطات حماس بعد ذلك، فلا يحصلون على رواتب منتظمة منذ العام 2014، بينما تم الإقتطاع من الرواتب التي تدفعها السلطة الفلسطينية لموظفيها مؤخرًا. وقد زاد من استفحال التغيّب عن العمل، الذي نجم عن أزمة الرواتب، نقص التمويل المرصود للوزارات التي تتخذ من غزة مقراً لها، وازدواجية الوظائف والافتقار إلى خطوط واضحة في الإبلاغ.

● **تسببت الخلافات التي ثارت حول تمويل الوقود وفرض الضرائب عليه، فضلاً عن تحصيل الفواتير المستحقة على مستهلكي الكهرباء، في تقويض أداء محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة وأدت إلى توقفها المتكرر عن العمل.** ولمواجهة حالات انقطاع الكهرباء الطويلة، يلجأ مقدمو الخدمات إلى مولدات احتياطية يرتبط عملها بمدى توفر الوقود، مع العلم بأنها ليست مصممة للاستخدام المتواصل. وتفرض إسرائيل القيود على استيراد المولدات وقطع الغيار الجديدة. وقد تسبب القرار الذي اتخذته السلطة الفلسطينية مؤخراً بتخفيض المدفوعات المرصودة لتسديد ثمن الكهرباء التي تزودها الشبكة الإسرائيلية في تقاوم الأزمة بشكل كبير.

● **تكدت الخدمات الطبية في غزة أضراراً جمة بسبب انقطاع الكهرباء وتقليص الموازنة التي ترصدها وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية لهذه الخدمات.** فالمستشفيات باتت تؤجل العمليات الجراحية الاختيارية، وتسرح المرضى منها قبل إتمام علاجهم، وتقلص من أعمال



# التنقل والوصول في الضفة الغربية

## حقائق رئيسية

- بحلول نهاية العام 2016، كان هناك 572 حاجزًا ثابتًا، من بينها 44 حاجزًا مأهولًا بصورة دائمة، و52 حاجزًا مأهولًا جزئيًا، و376 حاجزًا من حواجز الطرق، والسواتر الترابية والبوابات المقامة على الطرق.<sup>1</sup>
- يعمل ما يزيد على 100 حاجز آخر، بما فيها 18 حاجزًا دائمًا، على عزل جزء من المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في مدينة الخليل (H2) عن باقي أحياء المدينة، مما يؤثر على حوالي 12,000 فلسطيني.
- في حين ظل عدد الحواجز ثابتًا إلى حد كبير على مدى السنوات القليلة الماضية، فقد تغيرت أنواعها: فقد حُولت العشرات من حواجز الطرق إلى بوابات، وصارت بعض الحواجز لا تعمل إلا بين الفينة والأخرى، بحيث تسمح بقدر أكبر من الحركة في الأوقات التي تشهد تراجعًا في مستويات التوتر.
- نشرت القوات الإسرائيلية ما متوسطه 107 حاجزًا مفاجئًا كل أسبوع خلال العام 2016 على الطرق في الضفة الغربية.
- يُحظر على المركبات الفلسطينية السفر على أكثر من 400 كيلومتر من الطرق أو تفرض قيود مشددة على التنقل عليها، ناهيك عن الطرق العسكرية والطرق داخل المستوطنات. يُضطر 88,000 مواطن من 23 تجمع سكاني إلى سلوك طرق التفافية، يتراوح طولها من ضعفين إلى خمسة أضعاف طول الطرق المباشرة التي تؤدي إلى أقرب مدينة أو مركز خدمات إليها، باستثناء القدس الشرقية.
- يمتد نحو 85% من مسار الجدار، الذي يبلغ طوله 712 كيلومترًا، داخل الضفة الغربية، وليس على طول "الخط الأخضر". وحيثما تم بناء

المتخصصة والأماكن المقدسة، أو زيارة أقاربهم في هذه المدينة. كما يفصل الجدار أحياء فلسطينية مكتظة بالسكان داخل الحدود البلدية للقدس عن مناطقها الحضرية، مما يجبر سكانها على اجتياز الحواجز للوصول إلى بقية أنحاء المدينة.

تتسبب القيود المفروضة على الوصول إلى أراضي الرعي على امتداد غور الأردن، وكذلك الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة داخل المستوطنات وحولها، في تقويض الرعي وسبل العيش الزراعية، وزيادة اعتماد التجمعات السكانية المتضررة على المساعدات الإنسانية. كما يواجه الفلسطينيون الذين يعيشون في المنطقة التي تضم المستوطنات في مدينة الخليل قيودًا شديدة في التنقل من منازلهم وإليها، والمحافظة على حياتهم الأسرية والحصول على الخدمات. وبذلك، تسهم القيود المفروضة على الوصول في خلق بيئة قسرية تعرّض الأسر والتجمعات السكانية المتضررة لخطر الترحيل القسري.

5- بموجب القانون الدولي، تقع إسرائيل تحت التزام يملئ عليها تيسير تنقل الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بحرية. ولا يجري الاعتراف بالاستثناءات التي ترد على هذا الالتزام إلا في ضوء أسباب أمنية ملحة وفي إطار الاستجابة لتهديدات أمنية محددة فقط. وتعدّ مقاطع الجدار التي تتغلغل داخل أراضي الضفة الغربية، وما يقترن به من نظام البوابات واستصدار التصاريح، غير قانونية بمقتضى القانون الدولي.<sup>2</sup>

إنّ مئات العقبات التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على حركة التنقل، تحت ذريعة المخاوف الأمنية، تعرقل تدفقات حركة المرور وتسهم في تقطيع أوصال الضفة الغربية. وتؤدي الطرق الإلتفافية التي تستدعيها الحاجة نتيجة لذلك، والتأخير على الحواجز، إلى إعاقة قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى سبل العيش والحصول على الخدمات، ناهيك عن تقويض النشاط الاقتصادي. وقد باتت بعض الحواجز تشكل بؤرًا ساخنة للتوتر والاشتباكات. وفي بعض الحالات، وبعد الهجمات ضد الإسرائيليين، يغلق الجيش المداخل الرئيسية للمناطق التي يعيش فيها منفذو هذه الهجمات بالمكعبات الإسمنتية.

أدى الجدار، إلى جانب نظام التصاريح والبوابات، إلى تقويض سبل العيش الزراعية للأسر الفلسطينية التي تملك أراضٍ في المنطقة المغلقة التي تقع بين الجدار والخط الأخضر، في حين أن المقيمين في هذه المنطقة يواجهون صعوبة في الحصول على الخدمات. وقد جاء بناء الجدار عقب موجة من الهجمات الفلسطينية داخل إسرائيل، وكان الهدف المعلن من بناءه هو منع مثل هذه الهجمات.

يعمل نظام التصاريح الذي فرض في أوائل التسعينات، والجدار الذي بدأ بنائه في أوائل العقد الأول من هذا القرن، على عزل القدس الشرقية تدريجيًا عن بقية أنحاء الضفة الغربية، مما أدى إلى تغيير طابعها الجغرافي واقتصادها وحياتها الاجتماعية. ونتيجة لذلك، يواجه الفلسطينيون الذين يعيشون في أماكن أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة قيودًا شديدة في الوصول إلى المستشفيات

1. باستثناء الحواجز المقامة على الخط الأخضر، والحواجز المفاجئة وإجراءات الإغلاق السارية داخل مدينة الخليل.

2. محكمة العدل الدولية، الآثار القانونية الناجمة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، 9 تموز/يوليو 2004.

## MOVEMENT AND ACCESS IN THE WEST BANK

### جيوس

ان إمكانية وصول المزارعين من قرية جيوس إلى معظم أراضيهم الزراعية، المعزولة خلف الجدار، تخضع لقيود نظام التصاريح، ويمكنهم الوصول عن طريق بوابة معينة، الأمر الذي يقوض مصدر الرزق الرئيسي للقرية.



### حزمة

في العام 2016، أغلق الجيش المداخل الرئيسية لحزمة (6,500 نسمة) ، متذرع بضرورة منع رشق الحجارة على المركبات الاسرائيلية، لمدة 37 يوما مما أعاق حركة وتنتقل الناس للوصول الى الخدمات، فضلا عن الحياة التجارية في القرية.



### كفر عقب

تقع كفر عقب ضمن الحدود البلدية لمدينة القدس ولكنها معزولة عن باقي المدينة على يد الجدار الفاصل. وعليه، يضطر المواطنون إلى المرور عبر الحاجز للوصول إلى الخدمات الأساسية وأماكن عملهم الواقعة في باقي أنحاء المدينة. كما ان البلدية قد أوقفت جميع خدماتها في هذه المنطقة.



### بني نعيم

منذ نهاية العام 2015، قام الجيش بإغلاق بعض أو جميع المداخل الرئيسية لبني نعيم (26,500 شخص) لفترات طويلة بعد هجمات ضد الإسرائيليين في مواقع أخرى من قبل سكان القرية، مما أدى إلى تعطيل الوصول إلى الخدمات وسبل العيش.



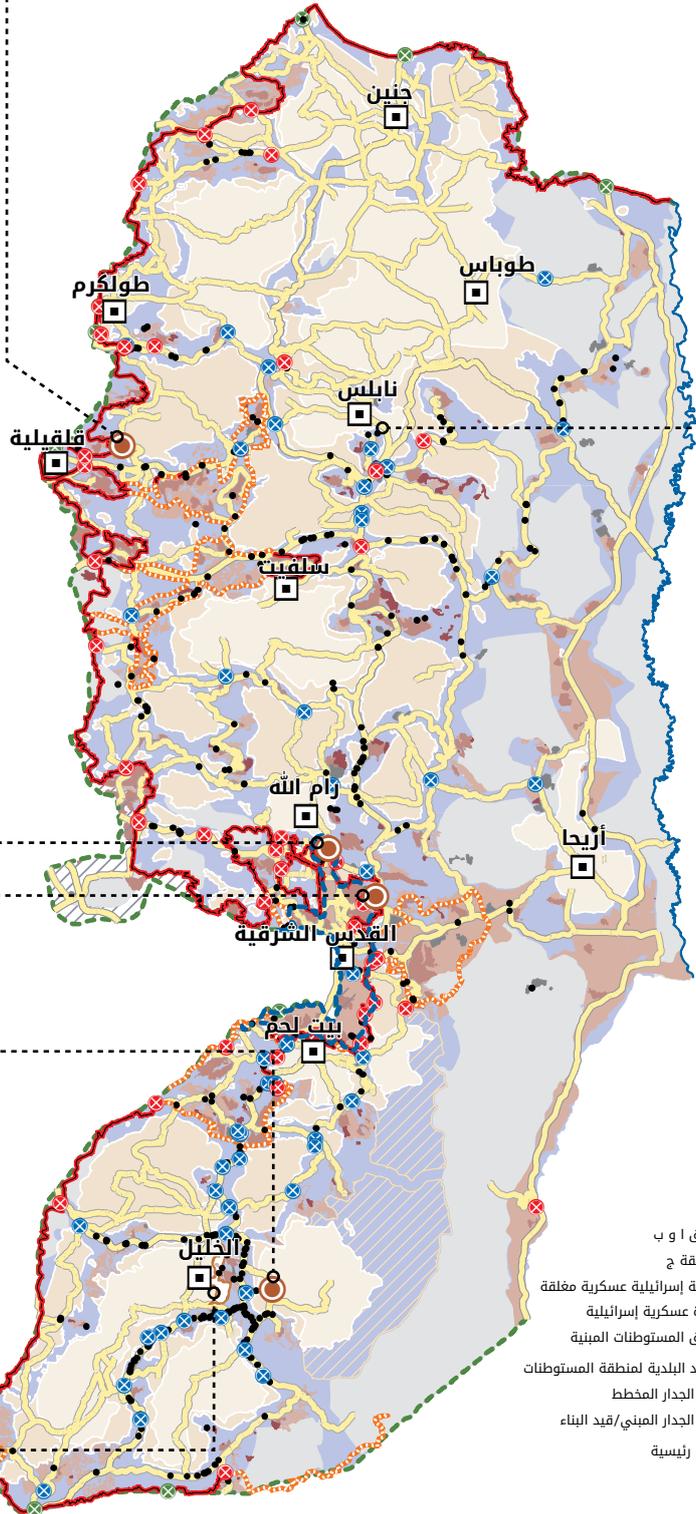
### منطقة H2 في مدينة الخليل

هنالك أكثر من 100 نقطة تفتيش وحواجز الطرق تفصل المستوطنات داخل مدينة الخليل عن باقي المدينة. العديد من الشوارع داخل هذه المنطقة مخصصة لاستخدام المستوطنين فقط، حيث يحظر حركة مرور السيارات الفلسطينية.



### طريق نابلس الالتفافي

طريق نابلس الالتفافي، الذي يربط مستوطنة إيلون موريه بالجنوب، قد حُظر إلى حد كبير للاستخدام الفلسطيني منذ عام 2000، وبالتالي أدى إلى إغلاق الطريق الرئيسي إلى قرية بيت دجن (4,200 شخص) وعرقلة حركة وصول سكان ست قرى فلسطينية إلى أراضيهم الزراعية.



- مناطق ا و ب
- المنطقة ج
- منطقة إسرائيلية عسكرية مغلقة
- قاعدة عسكرية إسرائيلية
- مناطق المستوطنات المدنية
- الحدود البلدية لمنطقة المستوطنات
- مسار الجدار المخطط
- مسار الجدار العيني/قيد البناء
- طريق رئيسية

# المنطقة (ج): المخاوف الإنسانية الرئيسية

## حقائق رئيسية

- تشكّل المنطقة (ج) ما يزيد على 60% من مساحة الضفة الغربية، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الحصرية عليها، بما في ذلك ما يتعلق بإنفاذ القانون، والوصول والحركة، والتخطيط والبناء.
- يقطن نحو 300,000 فلسطيني في 532 منطقة سكنية تقع بكاملها أو أجزاء منها ضمن المنطقة (ج)، إلى جانب 400,000 مستوطن إسرائيلي يقيمون في حوالي 230 مستوطنة، بعضها عبارة عن [”بؤر استيطانية“] أقيمت دون الحصول على موافقة رسمية من السلطات الإسرائيلية، ولكن بدعمها.
- يغطي المخطط التنظيمي أقل من 1% في المائة من المنطقة (ج) لصالح التجمعات السكانية الفلسطينية التي وافقت عليها السلطات الإسرائيلية.
- لم يتجاوز متوسط معدل الموافقة على الطلبات التي قدّمها الفلسطينيون للحصول على تراخيص البناء في المنطقة (ج) بين العامين 2009 و2016 ما نسبته 3%.
- في الفترة الممتدة بين العامين 2009 و2016، هدمت إسرائيل ما يربو على 4,000 مبنى يملكه الفلسطينيون في المنطقة (ج) بحجة عدم الحصول على تراخيص البناء المطلوبة. وفي الوقت نفسه، هناك أكثر من 12,500 أمر هدم معلق في هذه الآونة.
- يُحظر على الفلسطينيين الدخول إلى ما نسبته 30% من المنطقة (ج) أو الإقامة فيها بحجة أنها ”منطقة إطلاق نار“ لأغراض التدريب

الخاص، بأسعار تزيد بخمسة أضعاف على أسعار المياه المنقولة بالأنايب. وقد تفضي لجنة المياه المشتركة الإسرائيلية-الفلسطينية التي أعيدَ تفعيلها مؤخراً إلى تحسن مستوى تزويد المياه لبعض التجمعات السكانية في المنطقة (ج)، ولكن هذه النتائج لم تتحقق بعد.

**يفتقر أكثر من ثلث التجمعات السكانية الفلسطينية في المنطقة (ج) إلى مدارس ابتدائية، مما يجبر الأطفال على السفر أو المشي مسافات طويلة للوصول إلى أقرب مدرسة.** ويواجه بعض هؤلاء الأطفال تحديات إضافية في طريقهم إلى مدارسهم، كالحاجة إلى المرور عبر الحواجز أو التعرض للمضايقات على يد المستوطنين الإسرائيليين. ولمواجهة هذا الوضع، غالباً ما تنتقل الأسر المتضررة من تجمعاتها، أو تترك أطفالها لدى أقاربها في التجمعات التي تقع المدارس فيها خلال الأسبوع، أو تسحب أطفالها من مدارسهم، وهو أمر يؤثر على الفتيات بصفة خاصة.

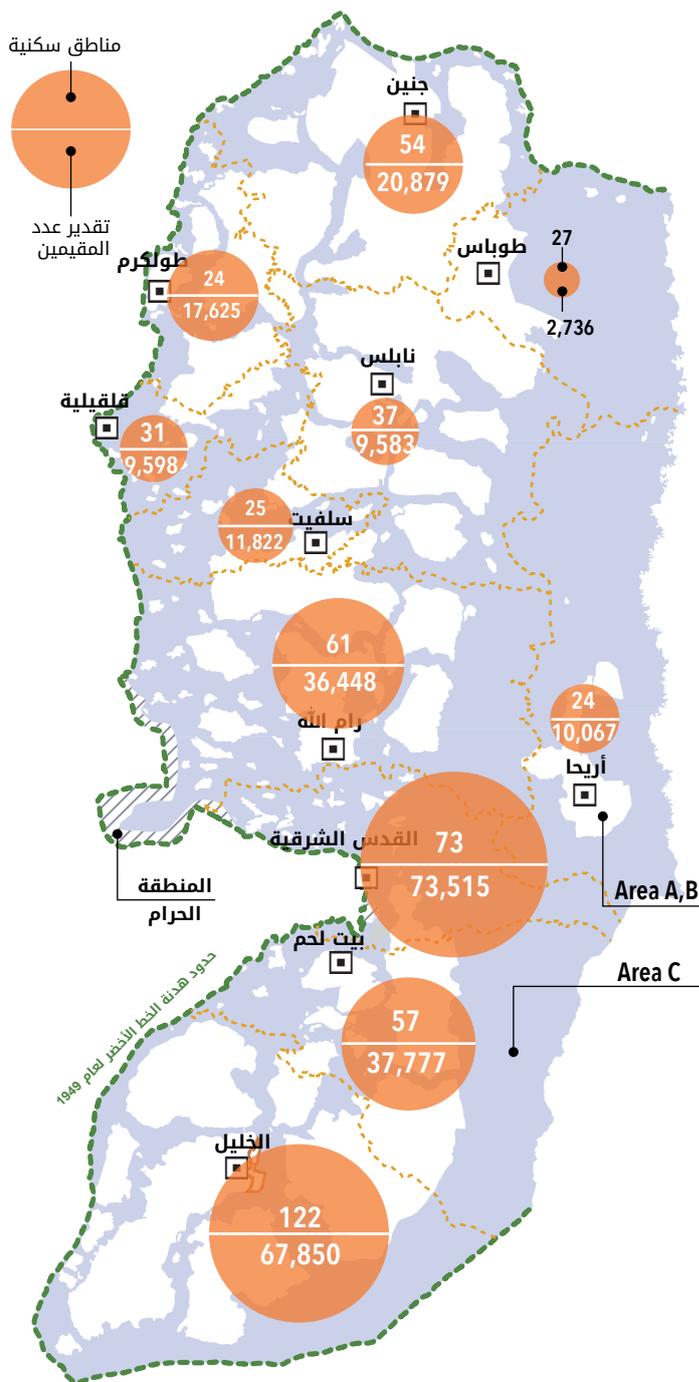
**إنّ إسرائيل، بوصفها قوة احتلال، ملزمة بموجب القانون الإنساني الدولي بضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي التي تحتلها، بما فيه المنطقة (ج).** ويجب على إسرائيل أن توافق على وتسهّل إيصال الإغاثة الإنسانية وتوفير الحماية لهم، في الحالات التي تستدعي ذلك. ويحظر تدمير الممتلكات الخاصة أو العامة، ما لم تكن هناك حاجة مطلقة تستدعي العمليات العسكرية. كما يُحظر ترحيل المدنيين الفلسطينيين قسراً من مناطق سكنهم، بما يشمل ترحيلهم داخل الأرض المحتلة نفسها، ناهيك عن الحظر المفروض على نقل جزء من سكان إسرائيل إلى الأرض المحتلة.

**إنّ نظام التخطيط التقييدي، الذي تطبّقه إسرائيل في المنطقة (ج)، يجعل من المستحيل عملياً على الفلسطينيين الحصول على تراخيص البناء، مما يعيق تطوير السكن اللائق، وشبكات البنية التحتية وسبل العيش.** فقد جرى تخصيص الأراضي العامة (التي تُعرف باسم ”أراضي الدولة“ كذلك) بصورة تلقائية للمستوطنات الإسرائيلية أو لأغراض التدريب العسكريّ في حين صنفت معظم الأراضي الفلسطينية الخاصة مخصصة كأراض زراعية، حيث تُفرض قيود مشددة على البناء عليها. ويسهم هذا النظام، إلى جانب القيود الأخرى، في خلق بيئة قسرية تُفرض على السكان وتعرّضهم لخطر الترحيل القسري.

**يتم تدمير أو مصادرة المنازل، الفلسطينية، وحظائر المواشي، وأحواض المياه وشبكات البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات، التي تم بناؤها دون الحصول على التراخيص المطلوبة في المنطقة (ج)، مما يسبّب في تهجير الأسر الضعيفة وتعطيل سبل عيشهم.** كما تزايدت نسبة استهداف المساعدات الإنسانية التي تقدّم في المنطقة (ج)، والتي يأتي بعضها استجابة لعمليات الهدم/المصادرة بصورة كبيرة على السنوات القليلة الماضية. وأدت عمليات الهدم والتهجير إلى تفاقم الفقر وزيادة نسبة الاعتماد على المساعدات بين سكان التجمعات السكانية المتضررة. إنّ الأثر النفسي-الاجتماعي الذي تسببه إجراءات الهدم والتهجير على الأطفال مرتفع على نحو غير متناسب.

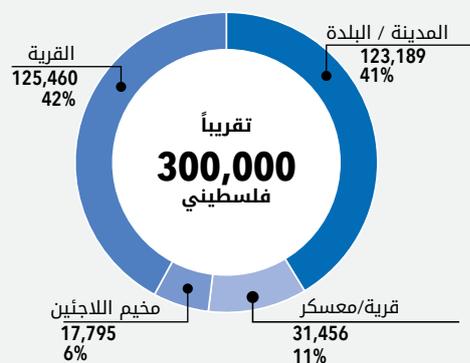
**معظم المجتمعات الفلسطينية في المنطقة (ج) غير موصولة بشبكة المياه، و/أو تواجه عراقيل تحول إعادة تأهيل التوصيلات القائمة وبناء أو إصلاح آبار المياه، بسبب نظام التخطيط التقييدي.** ويدفع هذا الوضع الأسر الضعيفة إلى شراء المياه من الباعة من القطاع

## التجمعات الفلسطينية والسكان المقيمين في المنطقة (ج) حسب المحافظات



منازل في التجمع البدوي الفلسطيني من عرب الجبالين الجبل، شرقي مدينة القدس، مقابل الجهة الخلفية لمستوطنة معاليه أدوميم.

## السكان الفلسطينيين في المنطقة (ج) حسب نوع التجمع السكان (2013)



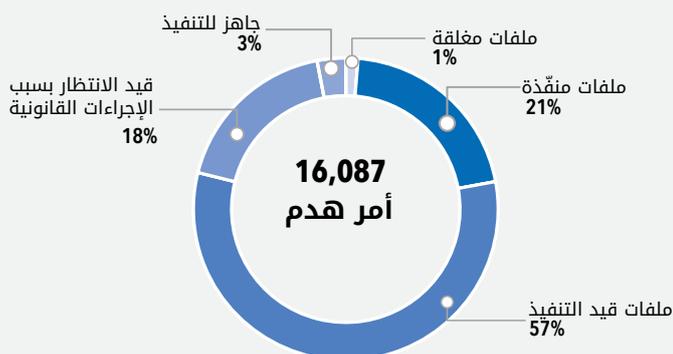
المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2013

## التواجد الفعلي الجزئي/الكلّي للتجمعات السكانية في المنطقة (ج)

تقدير عدد المقيمين في المنطقة (ج)	تجمعات سكانية	نسبة المساحة المبنية في المنطقة ج
175,866	240	أقل من 50%
55,018	51	50 - 99%
67,016	241	100%
297,900	532	المجموع الصافي

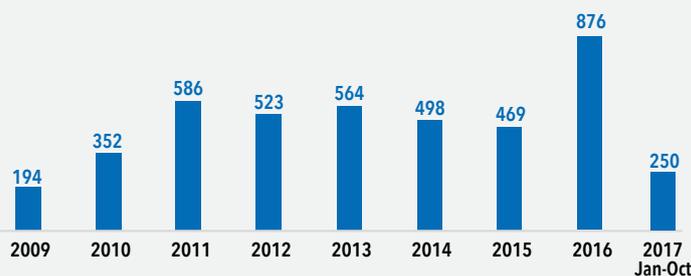
المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2013

## أوامر هدم ضد الفلسطينيين في المنطقة (ج) حسب الحالة: 1988-2016



المصدر: الإدارة المدنية الإسرائيلية

## مباني فلسطينية هُدمت / صُودرت في المنطقة (ج)



# القدس الشرقية: المخاوف الإنسانية الرئيسية

## حقائق رئيسية

يفتقر ما لا يقل عن ثلث المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية إلى تراخيص البناء التي تصدرها إسرائيل والتي يصعب الحصول عليها، مما يعرّض أكثر من 100,000 من سكان المدينة لخطر التهجير.

منذ العام 2000، هدمت السلطات الإسرائيلية نحو 1,400 منزل ومبانٍ أخرى في القدس الشرقية. وفي العام 2016، سجلت القدس الشرقية أعلى عدد من عمليات الهدم منذ العام 2000.

تتعرّض 180 أسرة فلسطينية على الأقل في القدس الشرقية لخطر التهجير القسري بسبب أنشطة المستوطنين، ولا سيما في البلدة القديمة وسلوان والشيخ جراح.

هنالك نقصاً حاداً في الغرف الصفية في المدارس في القدس الشرقية، حيث تستدعي الحاجة 2,600 غرفة صفية إضافية لاستيعاب الأطفال الفلسطينيين، كما أن عدداً ليس بالقليل من المرافق لا يستوفي المعايير المطلوبة أو غير مناسب.

يعيش ما نسبته 76% من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية و83% من الأطفال تحت خط الفقر الذي حدّته إسرائيل.

- يقيم في القدس الشرقية نحو 320,000 فلسطيني، بالإضافة إلى 212,000 مستوطن إسرائيلي يقيمون في المستوطنات التي أقيمت فيها وتوسعت منذ العام 1967، على نحو يخالف القانون الدولي.
- سحبت السلطات الإسرائيلية إقامة ما يربو على 14,500 فلسطيني في القدس منذ العام 1967.
- يُحظر على نحو 4.5 مليون فلسطيني من بقية أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة الإقامة في القدس الشرقية، وليس في وسع هؤلاء أن يدخلوا المدينة دون تصاريح إسرائيلية يصعب الحصول عليها. ولا يستطيع من يحصلون على هذه التصاريح سوى المرور عبر ثلاثة من الحواجز التي يبلغ عددها 13 حاجزاً على طول الجدار.
- يعزل الجدار الفاصل عشرات الآلاف من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية عن المركز الحضري في المدينة، كما تخلت البلدية عن هؤلاء السكان بصورة فعلية. ولذلك، يتعين على السكان الفلسطينيين عبور الحواجز التي تشهد الازدحام للوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات التي يحق لهم الحصول عليها بصفتهم من سكان القدس.
- صودر ما نسبته 35% من أراضي القدس الشرقية لاستخدامها لغايات بناء المستوطنات الإسرائيلية. وفي المقابل، حُصصت نسبة لا تتعدى 13% من مساحة القدس الشرقية لبناء الفلسطينيين، غير أن معظم هذه المساحة تمّ بناءها فعلياً ومأهولة بالسكان.

**عنها البلدية بحكم الأمر الواقع.** فالمرافق والخدمات الأساسية في هذه المناطق في حالة يرثى لها أو لا وجود لها على الإطلاق، مما يضطر سكانها إلى المرور عبر الحواجز للوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات التي يستحقونها. فليس للسلطة الفلسطينية سيادة على هذه المناطق، ونادراً ما تصل الشرطة الإسرائيلية إليها، مما يؤدي إلى فراغ أمني يتجلى في البناء غير الخاضع للرقابة/العشوائي، فضلاً عن ارتفاع معدلات الخروج على القانون والجريمة والإتجار بالمخدرات.

**تسببت الإجراءات الإسرائيلية، بما فيها ضم الأراضي وبناء الجدار الفاصل وتطبيق نظام استصدار التصاريح، في عزل القدس الشرقية عن بقية أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة على نحو متزايد.** وتعرقل هذه التدابير وصول الفلسطينيين من باقي المناطق في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى الخدمات في القدس الشرقية، بما فيها المرافق الصحية التي تقدّم الخدمات الصحية المتخصصة والطارئة. كما تقيّد العقبات المادية والبيروقراطية وصول الطواقم الطبية إلى المستشفيات والعيادات، وقدرة الطلاب على الوصول إلى مدارسهم والتمتع بحياة أسرية طبيعية.

**إنّ ما قامت به إسرائيل من ضم للقدس الشرقية والمناطق الداخلية المحيطة بها في الضفة الغربية يتعارض مع القانون الدولي ولا يعترف المجتمع الدولي به<sup>1</sup>.** كما تعدّ النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في القدس الشرقية غير قانونية، حيث تنفّذ على حساب الأراضي والموارد اللازمة لمشاريع البناء والتنمية الفلسطينية.

**يتعرّض العديد من الفلسطينيين في القدس الشرقية لخطر التهجير القسري بسبب هدم منازلهم، وإخلائهم منها على يد المستوطنين وسحب الإقامة منهم، وكل ذلك بسبب افتقارهم إلى وضع الإقامة القانونية التي تكفل الأمان لهم.** ويفضي التقصير في معالجة هذه العوامل إلى تقويض وجود الفلسطينيين في القدس الشرقية على المدى البعيد.

**يستفيد الفلسطينيون في القدس الشرقية من مزايا معينة بالمقارنة مع الفلسطينيين القاطنين في بقية أنحاء الضفة الغربية، وخاصة فيما يتعلق بحرية التنقل والوصول إلى النظام الصحي الإسرائيلي.** ومع ذلك، يواجه سكان القدس الفلسطينيين قيوداً مشددة في الحصول على السكن والخدمات بسبب نظام التخطيط التقييدي الذي يقترن مع توزيع الموارد البلدية على أسس تمييزية.

**عُزلت بعض المناطق الفلسطينية في القدس الشرقية عن المركز الحضري في المدينة من ناحية مادية، بسبب انحراف مسار الجدار الفاصل عن الحدود البلدية التي أعلنتها إسرائيل، وقد تخلت**

1. انظر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الشأن: (252)، و(267)، و(471)، و(476)، و(478).



# الأثر الإنساني للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية

## حقائق رئيسية

- أُقيمت 250 مستوطنة إسرائيلية تقريبًا في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة منذ العام 1967. وقد شيد بعض هذه المستوطنات [“البؤر الاستيطانية”] دون الحصول على موافقة رسمية من السلطات الإسرائيلية، وإن كان ذلك بدعم منها.
- في هذه الآونة، يعيش نحو 611,000 إسرائيلي في المستوطنات، التي يقع ثلثها في المنطقة (ج) وثلثها الآخر في القدس الشرقية.
- تُعتبر الحدود البلدية الرسمية للمستوطنات الإسرائيلية، التي تغطي ما يزيد على 10% من أراضي الضفة الغربية، مناطق عسكرية مغلقة، وبالتالي فإنه محظور على الفلسطينيين الوصول إليها.
- يُحظر على المركبات التي تحمل لوحات تسجيل فلسطينية السفر على أكثر من 400 كيلومتر من طرق الضفة الغربية التي تخدم المستوطنين الإسرائيليين [فيما عدا الطرق الواقعة داخل المستوطنات، أو تفرض قيود مشددة عليها عند السفر عليها، بحجة المخاوف الأمنية].
- يتعرّض ما يزيد على 800 فلسطيني في القدس الشرقية، في هذه الآونة، لخطر الإخلاء بسبب القضايا القانونية التي رفعتها ضدهم منظمات المستوطنين التي تدّعي ملكيتها لعقاراتهم، بموجب النظام القضائي الإسرائيلي.

- تُعدّ المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني لأنها تخالف أحكام المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر نقل السكان المدنيين التابعين للقوة القائمة بالاحتلال إلى الإقليم الذي تحتله. كما ينطوي إقامة المستوطنات وتوسيعها بصورة متواصلة على انتهاك حقوق الإنسان الواجبة للفلسطينيين، بما فيها الحق في الملكية، وحرية التنقل والمساواة أمام القانون.
- تتسبب مصادرة الأراضي، التي تتخذ طابعًا رسميًا، لغايات إقامة المستوطنات وتوسيعها، إلى جانب الاستيلاء عليها من جانب جماعات المستوطنين، في حرمان الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتقليص المساحة المتاحة لهم لتأمين سبل عيشهم. وقد ألحق هذا الأمر الضرر، في بعض المناطق، بوصول الفلسطينيين إلى مصادر المياه التي يستخدمونها لغايات الري وسقي الماشية والاستهلاك المنزلي. فقد أدى فقدان الأراضي ومصادر المياه إلى تفاقم حالة ضعف المجتمعات الريفية، مما ولد الحاجة إلى تنفيذ تدخلات إنسانية، بما فيها المساعدات الغذائية والنقدية.
- أدّى تخلّف السلطات الإسرائيلية عن تطبيق سيادة القانون على الوجه المطلوب على المستوطنين الإسرائيليين إلى زيادة مستوى التهديد الذي يشكّلونه على الفلسطينيين وممتلكاتهم في العديد من مناطق الضفة الغربية. ولم يقتصر هذا الوضع على التقصير في إخضاع منقّدي الهجمات للمساءلة، بل انطوى كذلك على “إضفاء صفة قانونية” بأثر رجعي على المستوطنات التي أُقيمت على الأراضي الفلسطينية التي جرى الاستيلاء عليها بالقوة. وعلى الرغم من ذلك، فقد اعتمدت السلطات الإسرائيلية بعض التدابير الوقائية التي أسهمت في انخفاض وتيرة هجمات المستوطنين على مدى السنوات القليلة الماضية.

تُفرض العديد من القيود على حركة تنقل الفلسطينيين، والتي تقوّض قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش، لغايات حماية المستوطنات الإسرائيلية وتيسير حياتها اليومية على حساب الفلسطينيين. وتبرر السلطات الإسرائيلية مسار الجدار الفاصل الذي ينحرف في معظمه عن الخط الأخضر، والذي أدى إلى عزل الأراضي والتجمعات السكانية الفلسطينية، بحماية الكتل الاستيطانية من الهجمات الفلسطينية. فالعديد من الحواجز وحواجز الطرق تحوّل حركة مرور الفلسطينيين من بعض الطرق التي تخدم المستوطنين إلى طرق ثانوية وأطول. ويُسمح للمزارعين بالوصول إلى أراضيهم التي تقع داخل الحدود الخارجية للمستوطنات أو حولها مرتين في السنة كحد أقصى، بناءً على الموافقة المسبقة التي تمنحها السلطات الإسرائيلية.

يتسبّب فقدان الأراضي، والتعرّض للعنف و/أو القيود المفروضة على الوصول، إلى جانب تطبيق نظام تخطيط تقبيدي، في خلق بيئة قسرية تعرّض العديد من هذه التجمعات الفلسطينية لخطر الترحيل القسري. وتزداد حدة هذا الخطر على نحو خاص في أوساط المجتمعات البدوية والرعية الفلسطينية في المناطق المقررة لتوسيع المستوطنات، وفي أوساط الفلسطينيين الذين يقطنون في عقارات اشتريتها منظمات المستوطنين أو تطالب بملكيّتها أو على مقربة منها في القدس الشرقية، وفي أوساط الفلسطينيين الذين يسكنون بجوار التجمعات الاستيطانية في مدينة الخليل.

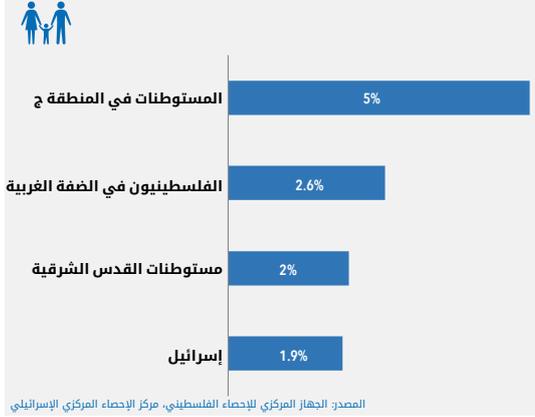
1. بناءً على عينة اشتملت على 1,174 قضية رصدتها منظمة متطوعون لحقوق الإنسان (“بيش دين”) الإسرائيلية.

2. أكدت محكمة العدل الدولية والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة ومجلس الأمن الدولي على هذه المسألة.

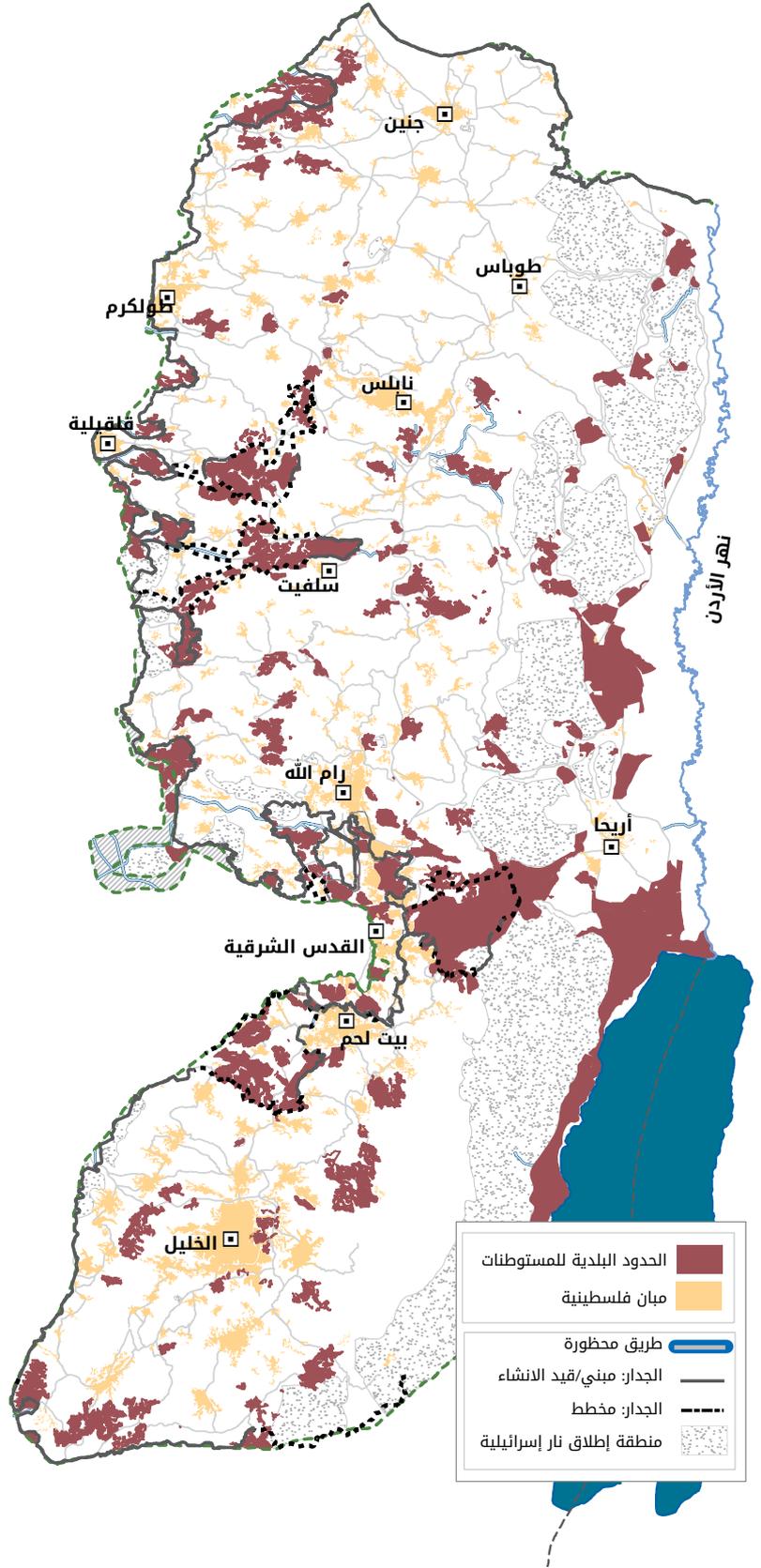
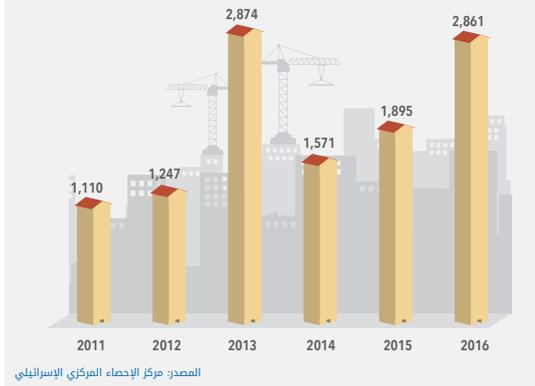
## أحداث قام بها المستوطنون أدت إلى وقوع إصابات بين صفوف الفلسطينيين أو أضرار في الممتلكات / الأراضي



## متوسط النمو السنوي للسكان 2000-2015



## بدء عمليات بناء المستوطنات في المنطقة ج



# الفلسطينيون المعرّضون لخطر الترحيل القسري

## حقائق رئيسية

- هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت أكثر من 4,800 مبنى يملكه الفلسطينيون في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين العامين 2009 و2016. ويقع معظم هذه المباني في المنطقة (ج) والقدس الشرقية.
- اعتُمدت مخططات إسرائيلية لنسبة تقل عن 1% من المنطقة (ج) ونحو 13% من القدس الشرقية، حيث يُسمح بموجبها للفلسطينيين بتقديم طلبات للحصول على تراخيص البناء.
- بلغ متوسط معدل الموافقة على الطلبات التي قدّمها الفلسطينيون للحصول على تراخيص البناء في المنطقة (ج)، خلال الفترة الواقعة بين العامين 2009 و2016، نسبة تقل عن 3%. وحاليًا، هناك ما يزيد على 12,500 أمر هدم معلق صدر بحق ممتلكات فلسطينية في المنطقة (ج).
- أكثر من 70% من التجمعات السكانية التي تقع بكاملها أو في معظمها ضمن المنطقة (ج) غير موصولة بشبكة المياه، وتعتمد هذه التجمعات على المياه التي تنقلها الصهاريج بأسعار باهظة.
- تستهدف السلطات الإسرائيلية 46 تجمعًا بدويًا فلسطينيًا في وسط الضفة الغربية، وتؤوي نحو 8,000 فلسطيني معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، من أجل "نقلها" إلى عدد من المواقع التي خصصتها لها.

إلى تقويض سبل عيش التجمعات السكانية الفلسطينية، ولا سيما في المناطق الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، ولا يمكن الوصول إلى الأراضي الزراعية الفلسطينية الواقعة داخل المستوطنات الإسرائيلية أو بجوارها إلا على مدار بضعة أيام في السنة. كما يُحظر الوصول إلى أراضي الرعي في المناطق المصنفة كـ"مناطق إطلاق نار" وتُفرض قيود كاداء على أعمال الزراعة أو الرعي في المناطق المعلن عنها 'محميات طبيعية'.

سهّلت السلطات الإسرائيلية إستيلاء المستوطنين الإسرائيليين على الممتلكات الواقعة في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية والمنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في مدينة الخليل (H2) وإنشاء المستوطنات فيها. وينطوي هذا الإجراء، في كثير من الحالات، على إخلاء الأسر المقيمة في تلك الممتلكات، وفرض مجموعة من القيود على القاطنين بجوارها، بما فيها القيود التي تفرض على استخدام الأماكن العامة وتوسيع المساكن وحرية التنقل.

يُعَدّ معظم الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية التي ضمّتها إسرائيل إلى إقليمها بمثابة "مقيمين دائمين" في إسرائيل بموجب القانون الإسرائيلي. وبينما يضمن هذا الوضع بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فإنه يمكن سحبه لأسباب مختلفة، مما يجبر الأشخاص على الرحيل عن المدينة أو يحول بينهم وبين العودة إليها. وينفّذ هذا الإجراء بصورة رئيسية تجاه الفلسطينيين الذين لم يثبتوا أنّ القدس 'مركز حياتهم'، أو الذين حصلوا على الإقامة في بلد آخر.

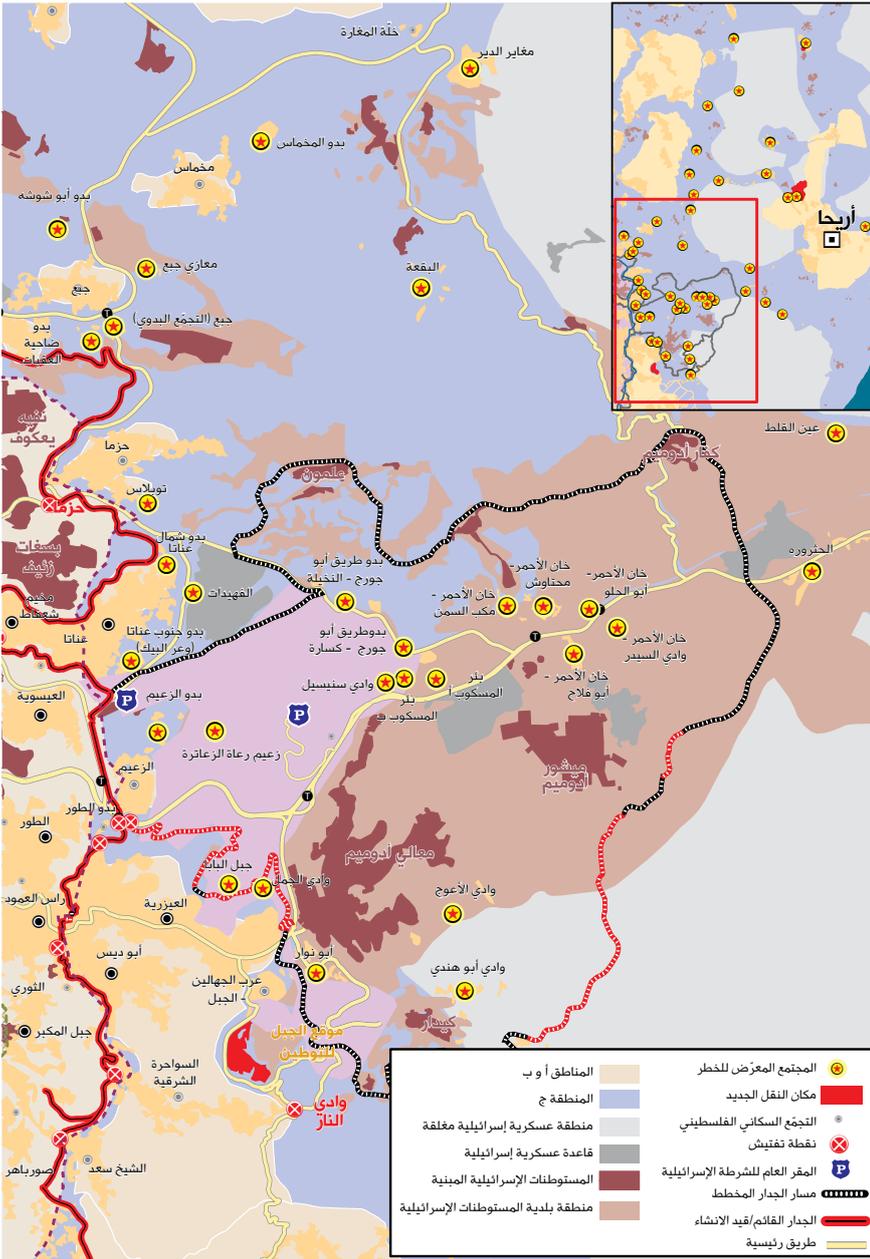
يتعرّض العديد من الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، ولا سيما في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، والمنطقة التي يستهدفها الاستيطان في مدينة الخليل، لخطر الترحيل القسري. فبعض السياسات والممارسات الإسرائيلية النافذة في هذه المناطق تفضي إلى خلق بيئة قسرية تفرز الضغط على سكانها الفلسطينيين وتدفعهم إلى الرحيل عن تجمعاتهم<sup>1</sup>. وتشمل هذه السياسات والممارسات، من جملة إجراءات أخرى، هدم المنازل والمدارس وسبل العيش والتهديد بهدمها، ومنع تشييد شبكات البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية وأراضي الرعي، والتقصير في تطبيق القانون على المستوطنين الذين يمارسون أعمال العنف، والترويج الفعال لمخططات النقل، وسحب حقوق الإقامة.

يجعل نظام التخطيط التقديدي، الذي تنفذه إسرائيل في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، حصول الفلسطينيين على تراخيص البناء التي يُشترط عليهم استصدارها من إسرائيل أمرًا من ضرب المستحيل. فقد خُصّصت الأراضي العامة والمصادرة في هذه المناطق بصورة حصرية تقريبًا للمستوطنات الإسرائيلية أو الجيش. كما صُنفت معظم الأراضي الخاصة كأراضي زراعية أو 'خضراء' أو غير مخططة، مما يحول دون إصدار التراخيص في هذه المناطق. ولتلبية احتياجاتهم من السكن وسبل العيش، لا يملك العديد من الفلسطينيين من خيار سوى البناء دون الحصول على التراخيص المطلوبة، مما يعرضهم لخطر الهدم والتهجير، أو الانتقال إلى مناطق أخرى.

يُحظر الوصول إلى مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في جميع أنحاء المنطقة (ج) أو تُفرض قيود عسيرة على الوصول إليها، مما أذى

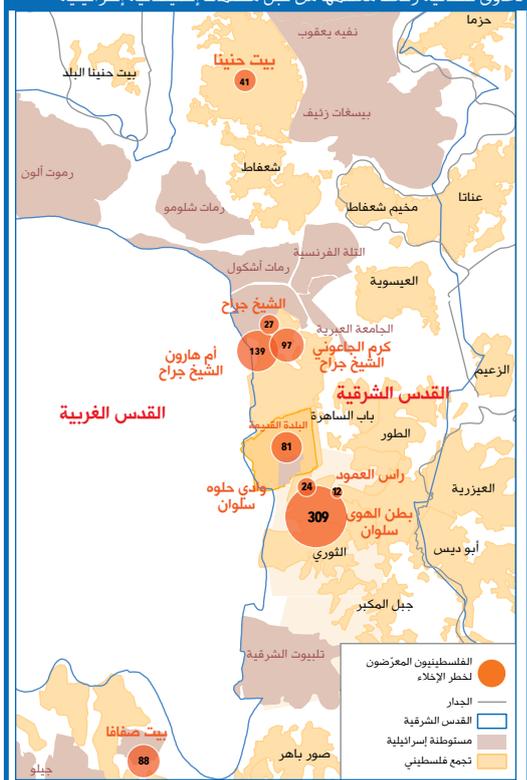
<sup>1</sup> إن تشريد السكان وإعادة توطينهم في مناطق سكنية بديلة، نتيجة لأوامر الهدم، ووجود بيئة قسرية يمكن أن يبلغ حد النقل والإجلاء القسريين للأفراد والجماعات، بما يتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. "تقرير الأمين العام، 20 (A/HRC/31/43) كانون الثاني/يناير 2016، الفقرة (68).

## التجمعات السكانية البدوية الفلسطينية في وسط الضفة الغربية معرضة لخطر النقل القسري



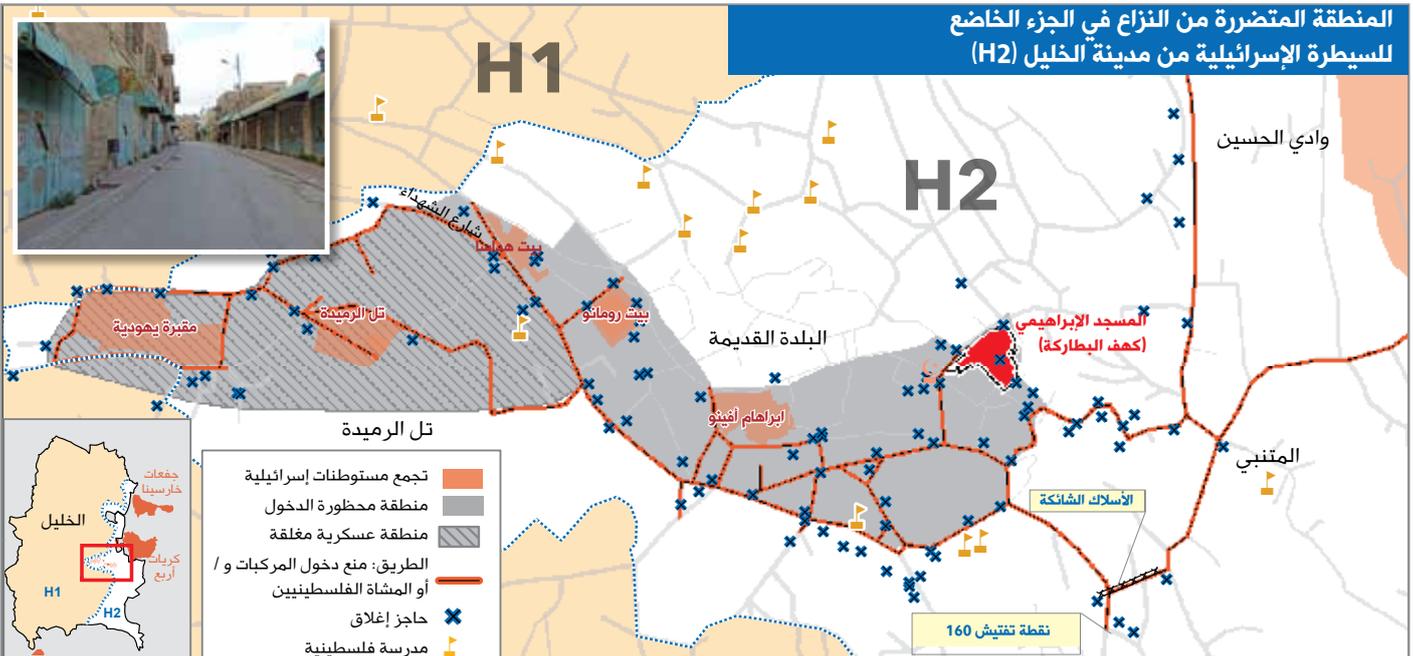
## القدس الشرقية: الفلسطينيون المعرضون لخطر الإخلاء

دعاوى قضائية رفعت معظمها من قبل منظمات إسرائيلية



الأشخاص	البيوت	الموقع
41	7	بيت حنينا
88	17	بيت صفاقا
139	35	الشيخ جراح - أم هارون
97	23	الشيخ جراح - كرم الجاعوني
27	8	الشيخ جراح
309	62	سلوان - بطن الهوا
24	5	سلوان - وادي الخلوة
12	2	راس العامود
6	3	المدينة القديمة - برج اللقلق
20	4	المدينة القديمة - القيرامي
24	6	المدينة القديمة - أقباط السرايا
31	8	المدينة القديمة - أقباط الخالدية
<b>818</b>	<b>180</b>	<b>الإجمالي</b>

## المنطقة المتضررة من النزاع في الجزء الخاضع للسيطرة الإسرائيلية من مدينة الخليل (H2)





**OCHA**

United Nations Office  
for the Coordination of  
Humanitarian Affairs  
occupied Palestinian territory

P. O. Box 38712  
East Jerusalem 9138602  
[www.ochaopt.org](http://www.ochaopt.org)

Tel. +972 (0)2 582 9962  
Fax +972 (0)2 582 5841  
[ochaopt@un.org](mailto:ochaopt@un.org)



<https://www.facebook.com/ochaopt>



[@ochaopt](https://twitter.com/ochaopt)